

مركز التوثيق
والمطبوعات
الرقم... 2000

من أجل ثقافة

لحقوق الطفل في البلدان العربية

تقرير عن الندوة التي نظّمها المعهد العربي لحقوق الإنسان
 بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسيف بعمّان بتونس من 12 إلى 14 مارس/أذار 1999

تونس 2000

المعهد العربي لحقوق الإنسان.

«من أجل ثقافة لحقوق الطفل في البلدان العربية» / وثائق ندوة.

تونس : المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2000 - 84 صفحة، 19 × 24 صم.

ر.د.م.ك : 3 - 13 - 771 - 9973

الاعداد الفني للكتاب : وحدة الطباعة والإنتاج الفني بالمعهد العربي لحقوق الإنسان.

إن الآراء والأفكار التي تنشر بأسماء كتّابها لا تحمل بالضرورة وجهة
نظر المعهد العربي لحقوق الإنسان

سحب من هذا الكتاب 1500 نسخة

في طبعته الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العربي لحقوق الإنسان

الفهرس

| | |
|----|---|
| 7 | التقديم |
| 9 | كلمة الدكتور الطيب البكوش، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان |
| 14 | كلمة السيد محمد أنيس سالم، مسؤول الإعلام بالمكتب الاقليمي لليونسف بعمان |
| 17 | كلمة السيد عبد الرحيم الزواري، وزير التربية بالجمهورية التونسية |
| 23 | التقرير الختامي |
| 40 | البرنامج |
| 44 | قائمة المشاركين |

يتوجه المعهد العربي لحقوق الانسان بالشكر الى المكتب الاقليمي لليونيسف بعمان
والى الحكومة السويسرية والمندوبية الإقليمية للصليب الأحمر للمغرب العربي لتفضلهم
بالمساهمة في تمويل هذه الندوة.

ISBN : 9973 - 771 - 01 - 3

الطبعة :

التقديم

يقدم المعهد العربي لحقوق الإنسان لقرائه الكرام هذا الكتيب حول أشغال ندوة «من أجل ثقافة لحقوق الطفل في البلدان العربية» التي نظّمها بتونس من 12 إلى 14 مارس/أذار 1999 بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسيف بعمّان.

ويندرج تنظيم هذه الندوة في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يتناسب مع الذكرى العاشرة لصدور «اتفاقية حقوق الطفل» ومع ذكرى مرور عشرة أعوام على تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.

كما تدخل هذه الندوة في إطار ما يوليه المعهد من أهمية لقضية حقوق الطفل وذلك لاقتناعه بأن النهوض بحقوق الانسان إنما يركز على النهوض بحقوق الطفل ونشر الوعي بها في أوساط المجتمع عامة وأوساط الطفولة خاصة، ولاقتناعه بأن الطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله مؤثر على مدى ترسخ قيم حقوق الإنسان فيه.

ويتمثل الهدف الرئيسي للندوة في بحث إمكانية بلورة استراتيجية عربية لنشر ثقافة حقوق الطفل من خلال :

- تقييم ما أنجز في الدول العربية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل.
- تبادل الخبرات الوطنية التي أنجزتها الهيئات العربية الرسمية المكلفة بمسائل الطفولة وكذلك تلك التي حققتها الجمعيات الأهلية بهدف نشر ثقافة حقوق الطفل.
- تبادل الخبرات بين المشاركين من أجل وضع برنامج عمل للنهوض بآفاقية حقوق الطفل في مختلف البلدان العربية.
- الاهتمام بالسياسات الإعلامية المتبعة في البلدان العربية بخصوص النهوض بحقوق الطفل.

- تطوير آليات التعاون في مجال الدراسات والتوثيق والمعلومات حول الطفولة.
وقد شارك في أشغال الندوة ممثلون عن وزارات التربية ووزارات الشباب والطفولة في البلدان العربية، وخبراء في مجال حقوق الطفل وممثلون عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية العاملة في مجال النهوض بحقوق الطفل وممثلو وسائل الإعلام.
وقد تخلت الندوة أنشطة موازية تضمنت ورشات عمل للأطفال العرب حول مشاركتهم ودورهم في مجال النهوض بتقافة حقوق الطفل، كما تضمنت افتتاح معرض رسوم للأطفال العرب.
ويتضمن هذا الكتيب كلمات الافتتاح والبيان الختامي للندوة والتوصيات التي تقدم بها المشاركون بشأن إعداد الخطة العربية لنشر ثقافة حقوق الطفل في البلدان العربية.

كلمة الأستاذ الطيب البكوش

رئيس مجلس ادارة المعهد العربي لحقوق الإنسان

السيد ممثل الحكومة التونسية، وزير التربية ورئيس اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان،

أصحاب السعادة وممثلي السلك الدبلوماسي،

السيدات والسادة، ممثلي الهيئات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية،

السيدات والسادة المشاركون،

باسم مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان الممثل معنا في هذا الحفل بالأستاذ حسيب بن عمار، الرئيس الشرفي للمعهد نفتتح أشغال هذه الندوة «من أجل ثقافة لحقوق الطفل في البلدان العربية» وهي ندوة تمت برمجتها على أساس تزامن ثلاث ذكريات : ذكرى مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و ذكرى مرور عشرة أعوام على صدور «اتفاقية حقوق الطفل» (20-11-89) و ذكرى مرور عشرة أعوام على تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بمبادرة من المنظمات الثلاث : «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» و «اتحاد المحامين العرب» و «المنظمة العربية لحقوق الإنسان».

وإن هذا التزامن لمن شأنه أن يضيفي على هذه الندوة صبغة خاصة من زاوية نظر المعهد العربي لحقوق الإنسان، رغم أنها ليست النشاط الأول أو الوحيد الذي ينظمه المعهد في مجال حقوق الطفل.

فمنذ تأسيس المعهد، بُعثت في صلبه لجنة خاصة بالطّفولة وحقوق الإنسان ، وهي لجنة متعدّدة الاختصاصات، تسهر على إعداد الأدوات التربوية من أجل نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى الأطفال العرب ونشر الوعي بحقوق الطفل في المجتمعات العربية.

فمن أبرز الأنشطة الموجهة إلى الأطفال : تبسيط النصوص الدولية بإصدار نص الإعلان العالمي مبسطاً في نشرية مصورة للأطفال (1992) ونص اتفاقية حقوق الطفل مبسطة للأطفال (1995) مع الشروع في إصدار سلسلة من قصص الأطفال المستوحاة من هذه الحقوق، ظهرت منها قصتان (1996) وتوجد ثلاث أخرى قيد النشر، وهي ثمرة مسابقات نظمها المعهد العربي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيسينا (1993). وشارك في المسابقة الثانية للأطفال العرب في إطار برنامج المعهد الخاص بالاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي.

أما الأنشطة الأخرى التي محورها حقوق الطفل فمن أبرزها بطاقات ويوميات متنوعة خاصة بحقوق الطفل متضمنة رسوماً للأطفال، بالإضافة إلى تنظيم ندوة حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (تونس - 10/12/1989) والمساهمة في تنظيم الندوة العربية الإفريقية حول حقوق الطفل في تونس من 29 إلى 31/10/1990 التي صدر عنها «نداء تونس» وتنظيم ندوة الخبراء العرب حول كيفية إعمال اتفاقية حقوق الطفل بتونس (21-23/11/1994)، بالإضافة إلى مساهمات عديدة أخرى. فالاهتمام بقضايا الطفولة كان إذن من أوائل أنشطة المعهد العربي منذ تأسيسه، وذلك لاقتناعنا بأن النهوض بحقوق الإنسان إنما يركز على النهوض بحقوق الطفل ونشر الوعي بذلك في أوساط المجتمع عامة وأوساط الطفولة خاصة، ولاقتناعنا كذلك بأن الطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله مؤثر على مدى ترسخ قيم حقوق الإنسان فيه.

وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي نظم قرابة الثلاثين دورة تدريبية خلال السنوات العشر الماضية، إقليمياً وجوياً ومحلياً، قد أدرج قضايا حقوق الطفل بانتظام في برامج هذه الدورات، وهو يعزز تنظيم ندوة خاصة بالموضوع في السنة القادمة بالتعاون مع الألكسو باعتماد أهداف عام 2000 الواردة في الإعلان العالمي لقمة الطفولة. وإن من أبرز هذه الأهداف تنمية شخصية شخصية الطفل ومؤهلاته البدنية والذهنية وتهيته للاضطلاع بمسؤوليات المواطنة في مجتمع حر متسامح يحترم الآخر والرأي الآخر دون أدنى ميؤز. فباحترام الآخر يحترم نفسه وهويته ولسانه وقيمه الثقافية والحضارية.

- إن حقوق الطفل تبقى مهدورة ما لم تُتخذ إجراءات ناجعة للحد من وفيات الأطفال الذين يموت سنوياً أكثر من 4 ملايين جُلهم من البلدان المتخلفة.

وتوجد 6 بلدان عربية من بين 49 بلداً في العالم تتجاوز فيها نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 100 في الألف.

وما زال العالم يعرف أوضاعاً مزرية منها أطفال الشوارع، وإهمال الواليد، وغياب الحالة المدنية التي تغيب معها الهوية، والأشكال الجديدة من الرق والاستخدام المهين في الشغل أو في الدعارة والفصل عنوة عن الأهل، والتمييز بين الأطفال من الجنسين وانتشار الأمية والتهميش الاجتماعي.

إن تغيير هذه الأوضاع نحو الأفضل يقتضي جملة من الإجراءات المتكاملة التي تمر عبر تفعيل اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها الأداة المثلى للنهوض بهذه الحقوق، مما يقتضي العمل على توسيع رقعة التصديق عليها دون تحفظ.

ويجب أن نسجل أنه بعد الندوات التي نظمها المعهد العربي أو ساهم بصفة نشيطة فيها بخصوص حقوق الطفل، قد انضافت سبع دول أخرى فيما بين 1994 و 1998 إلى الثلاث عشرة دولة عربية المصادقة حتى سنة 1994.

وإن للمنظمات غير الحكومية ولا سيما منها المتخصصة في قضايا الطفولة دوراً لا غنى عنه لمساعدة الدول على تطبيق الاتفاقية المذكورة وعلى ملاءمة التشريعات الخاصة مع مقتضيات بنود الاتفاقية والارتقاء بهذه التشريعات إلى مستوى إصدار مجلة خاصة بحماية الأطفال على غرار مجلة الأحوال الشخصية لأن من شأن ذلك جعل حقوق الطفل تُترجم إلى برامج ومشاريع محددة تعباً لها الموارد اللازمة ضمن المخططات الإنمائية.

لذا فانه من الهام جداً تفعيل الاتفاقية بتوفير آليات التنفيذ والمراقبة وتعزيز عمل اللجان الوطنية لحقوق الطفل وتوفير نظام معلومات يضمن المتابعة الميدانية. ولا يغيب عن المهتمين بحقوق الطفل أن ذلك يتطلب القيام بتدريب العاملين في جميع الهياكل والأجهزة المسؤولة أو ذات الصلة المباشرة بقضايا الطفولة.

وفي هذا المجال يمكن قيام تعاون مثمر بين الهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية وفي طبيعتها، على الصعيد العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، مع التركيز على أهل التربية والتعليم من جهة ووسائل الإعلام والاتصال بشتى أصنافها من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد أريد لفت الانتباه إلى مشروعين هامين وثقي الصلة بموضوعنا، من بين عديد المشاريع التي أقدم معهدنا العربي على إنجازها:

* المشروع المندمج الخاص بالتربية على حقوق الإنسان، الذي انطلق بدراسة قرابة 600 كتاب مدرسي من التعليم الأساسي في 9 بلدان عربية نظرت في نتائجها ندوة نظمها المعهد العربي في بيروت في أواخر 1997 ودعاهلها ممثلين عن جميع وزارات التربية العربية، تمخّست عن خطة عربية للتربية على حقوق الإنسان تندرج ضمن العشرية الألفية الخاصة بذلك (1995-2004).

* والمشروع الثاني، برنامج مندمج خاص بقطاع الإعلام يتضمن دراسات لواقع الإعلام العربي من حيث حقوق الإنسان ودورات تدريبية للصحفيين قصد النهوض بحقوق الإنسان في هذا القطاع الحيوي بالنسبة إلى نشر الوعي بحقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة.

وإن وجود ممثلين في هذه الندوة عن الوزارات العربية المعنية بحقوق الطفل فضلا عن مكاتب اليونسف وسائر المنظمات المعنية، إنما هو تعبير فصيح عن حرص المعهد العربي على توفير قنوات الاتصال وأطر التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية لإيماننا الراسخ بحتمية هذا التعاون الذي لا يمكن أن يكون إلا مثمرا بخدم حقوق الإنسان العربي فضلا عن دعمه لمؤسسات المجتمع المدني ولركائز الدولة ومناعتها.

لذلك نؤكد على أهمية التعاون بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والمكتب الإقليمي لليونسف والحكومات العربية. وإن المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي كان أول نشاط قام به بعد تأسيسه هو عقد ندوة في 10/12/1989 حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أي عشرين يوما بعد صدور الاتفاقية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 44 يوم 11/11/1989، ليكون معترًا بالاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيسه وهو يعقد بكم ومعكم هذه الندوة الخاصة بثقافة حقوق الطفل كذلك وبأن تتمخّص ندوتنا هذه عن خطة عربية لنشر ثقافة حقوق الطفل في ربوع العالم العربي.

وإني أريد بهذه المناسبة وفي هذه الذكرى بالذات التعبير باسم مجلس الإدارة الذي عقد دورته العاشرة منذ أيام بالقاهرة، عن تقدير المعهد للدعم الذي لقيه في المقام الأول من الدولة التونسية الذي احتضنته وساعدته مادياً وأدبياً ثم من الدولة الأردنية، وقد تعززت أخيراً مساهمة الدول العربية بما قدمته الدولة السورية والدولة اليمينية مشكورتين.

وإننا نغتنم الفرصة للتعبير كذلك عن تقديرنا للدعم الذي مالتك المعهد العربي يلقاه من الأمم المتحدة واليونسكو واليونسف واللجنة الأوروبية ومؤسسة إيكو والحكومتين السويسرية والهولندية ومن البنوك العربية وفي طليعتها بنك تونس العربي والدولي، ومؤسسات أخرى وأفراد ساعدوا المعهد في مناسبات لا نساها.

وإن هذه الذكرى العاشرة لتدعوني إلى توجيه تحية تقدير خاصة إلى مؤسسي المعهد العربي لحقوق الإنسان وجميع الذين تداولوا على مجلس إدارته، أخص بالذكر منهم المرجوم «منذر عبناوي» نيابة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان وصاحب فكرة بعث المعهد العربي وصاحب اقتراح تونس مقراً له والأستاذ حسيب بن عمار، الرئيس الشرفي وأول رئيس للمعهد، ويرجع إليه الفضل في المقام الأول في وضع المعهد على السكة الصحيحة قصد تحقيق أهدافه المتمثلة في النهوض بحقوق الإنسان العربي عن طريق التربية والتدريب أساساً، بحكمة واتزان مبراً عمله على رأس المعهد طيلة السنوات التسع الماضية.

وفي ختام هذه الكلمة أتقدم بخالص الشكر إلى اليونسف ومكتبها الإقليمي بعمان ممثلاً هنا بمدير الإعلام السيد محمد أنيس سالم. وإلى الحكومة السويسرية والصليب الأحمر الدولي. وإلى ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وإلى لجنة الإعداد وأخص منها بالذكر: السيدة ليلي خلف الله، عن المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، والسيد Egidio Crotti مدير مكتب اليونسف بتونس ومنذر خالد، مدير الإعلام به، والسيد كمال صالح البنزرتي، مدير مركز الدراسات والبحوث والتوثيق بوزارة الشباب والطّفولة ورشاد النجار عن الوزارة نفسها، والأستاذ الخبير حاتم قطران، المستشار العلمي والقانوني للمعهد العربي وأسرة المعهد التي تجنّدت لإعداد الندوة وإنجاحها.

كما أشكر بصفة خاصة الحكومة التونسية التي قدمت التسهيلات اللازمة لعقد هذه الندوة وشرّفتها بالإشراف الوزاري وإني لأرجو لجميع ضيوفنا إقامة طيبة بيننا ولندوتنا موفور النجاح.

والسلام

كلمة الأستاذ أنيس سالم

مدير الإعلام بمكتب اليونسيف - عمان

سعادة عبد الرحيم الزواري - وزير التربية المؤقت،
السيد الطبيب البكوش - رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان،
السيد حسيب بن عمار - الرئيس الشرفي للمعهد العربي لحقوق الإنسان،
حضرات السادة والسيدات،

اسمحو لي أن أُنقل لكم جميعاً تحيات السيد ابراهيم فال، المدير الاقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) مع تمنياته بنجاح أعمال هذه الندوة باعتبارها تعكس خطوة عامة في نضوج العمل العربي من أجل حقوق الطفل.

وبهذه المناسبة، فأني أتوجه بالشكر والتقدير لدولة تونس الشقيقة، لاستضافتها لهذا الجمع الطيب من الخبراء والممارسين المعنيين جميعاً ببناء غد أفضل للانسان في الدول العربية. ولاشك أن طرح شؤون حقوق الانسان، ومن بينها حقوق الطفل، واتباع المنهج العلمي وأسلوب الحوار في هذا الطرح، ومشاركة هذا العدد الكبير من ممثلي الجهات الرسمية والمجتمع المدني، كلها علامة حضارة وصحة نحتاجها كل الحاجة... وكلها تحسب لحساب هذه الدولة الحضارة التي نجتبع تحت سمائها.

واسمحو لي أن أسجل تحية خاصة للمعهد العربي لحقوق الإنسان، الذي ترجم فكرة هذه الندوة الى عمل نشط، ثم الى حقيقة واقعة، جعلتنا نلهث ورأثهم، ونحاول اللحاق بهم، خلال الأشهر الماضية، وأخص بالذكر الجهد المثابر لمدير المعهد السيد عبد الباسط بن حسن.

وأتصوّر أن موضوع ندوتنا ، وجهة دعوتنا ، وتكوين حضورنا كلها تحمل في طياتها معان ذات دلالة :
 أولها : ان طرح موضوع حقوق الطفل ، في الإطار الأوسع لحقوق الإنسان يعطي الأمر مدلولاً هاماً ، وتأسيساً مطلوباً ، ذلك أن جدول العمل المطروح حول حقوق الطفل هو نقطة لقاء يصعب الاختلاف حولها ، ومن ثم فهي تشجع تآلف كافة القوى المجتمعية لتحقيق خطوات عملية لصالح شريحة لا تملك أدوات الدفاع عن حقوقها. وان كانت أجندة حقوق الإنسان تعطي المزيد من دواعي الاهتمام لأجندة حقوق الطفل ، فإن حقوق الطفل تمثل نقطة انجاز وتحرك للأمام نحو تحقيق المزيد من حقوق الإنسان.

ثانياً : أن تواجد ممثلي الجهات الرسمية جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني ، مؤشراً هاماً لضرورة تضافر الجهود في أمر يتفق الجميع على أولويته.
 ولئن كان الواقع الراهن يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لتنمية قطاع المنظمات غير الحكومية وتشجيع قيام القطاع الخاص بدوره الاجتماعي ، بل - وأكثر من ذلك - قيام الجهات الرسمية بتشجيع ودعم نمو المجتمع المدني باعتباره سند وحليف هام في مرحلة يتقلص فيها دور الدولة في معظم دول العالم ، علاوة على كون ذلك علامة حضارة وارتقاء ، فإن الواقع يقول أن الطبيعة المعقدة للمشاكل التي تواجهنا في مجال تحقيق المزيد من حقوق الطفل ، يتطلب تجاوز الأطر التقليدية في العمل ، والانتقال نحو مشاركة حقيقية للمجتمعات المحلية ، والخبرات الفنية ، ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام) ، في تحمل المسؤولية وابداء الرأي جنباً إلى جنب مع الجهات الرسمية.

ثالثاً : ان موضوع هذه الندوة يتصل اتصالاً مباشراً بالانشغال كيفية دخولنا القرن الحادي والعشرين ، فمن شكى لغياب المشروع القومي ، ومن انشغل بنظرية صراع الحضارات ، ومن هاله الهبوط الحاد في أسعار البترول.

ومع ذلك فإن لغة الأرقام لا تخطئ ، والواقع أن سكان هذه المنطقة من العالم سوف يزدادون بمقدار الثلث بحلول عام 2010 ، أي أننا سوف نبلغ رقم الـ 400 مليون. ولئن ارتكنا لروشتة زيادة الدخل القومي ، ولئن تصورنا امكانية تحقيق معدلات نمو من حدود 5 - 7 ٪ سنوياً. بل قل 10 ٪ ، والاستمرار في ذلك لمدة عقد من الزمن ، وهو ما استندتكم في القول بأنه شبه مستحيل ، ثم

لنتجاهل تأثير معدل نمو السكان (وهو تأثير مدمر). فإننا - بعد كل ذلك - سوف ننجح في مضاعفة الدخل الفردي من معدلاته المتواضعة حاليا الى معدلات ستظل متواضعة في عام 2010 ...

وهكذا فلا بديل عن التركيز على القضاء على الفقر ... لا بمعناه المادي ... بل بمعناه الوظيفي : الفقر التعليمي ، الفقر الصحي ، الفقر الاجتماعي ، والفقر في مجال الحقوق ، وهذا مجالنا في هذه الندوة ، وإذا اتطلع معكم لنتائج عملية تخرج من مداولاتنا هنا ، وتساعدنا على تسريع العمل من أجل الارتقاء بحقوق الطفل ، وبالتالي الإنسان ، فأنني أتمنى لكم جميعا النجاح في أعمال هذه الندوة الطيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد عبد الرحيم الزواري

وزير التربية بالجمهورية التونسية

السيد رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة، ضيوفنا الكرام،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم لافتتاح الندوة التي تلتئم بمبادرة من المعهد العربي لحقوق الإنسان، هذه المؤسسة العلمية والتربوية الفتية التي تحتفل هذه السنة بالذكرى العاشرة لتأسيسها تزامناً مع الذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وإن احتضان تونس للمعهد العربي لحقوق الإنسان دليل على المكانة التي يحظى بها هذا المعهد لدى سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي الذي ما فتئ يرفعى نشاطاته المتنوعة ويدعمها. وتتنزل هذه الرعاية في مجرى الاختيارات التي أسّسها الأخذ بقيم حقوق الإنسان في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في سبيل إرساء المجتمع المدني الذي حدد ملامحه بيان السابع من نوفمبر 1987.

تجسيما لهذه الاختيارات الجوهرية شهدت بلادنا منذ ما يزيد عن إحدى عشرة سنة جملة من الإنجازات والإجراءات الرائدة في مجال تكريس حقوق الإنسان أعادت للمواطن كرامته وضمنت له حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأعدت للقانون والمؤسسات هيبتها، فبات المواطن مطمئناً على حاضره، متفائلاً بمستقبله ومساهماً في تنمية البلاد.

لقد توخّدت تونس سياسة أساسها تنمية الموارد البشرية، إيماناً منها أنّ مستقبل البلاد ليس فقط في تطوير مواردها الطبيعية بل يكمن خاصة في تطوير ذكاء أبنائها وتمكينهم من نمو متوازن. لذلك نجد أنّ القطاعات ذات الصبغة الاجتماعية تستأثر بما يزيد عن 50٪ من ميزانية الدولة، وفي مقدّمة هذه القطاعات نجد التربية والصحة والرعاية الاجتماعية. فالتربية وحدها تستأثر بنسبة 60٪ من الناتج الداخلي الخام (نفس النسبة في ألمانيا أكثر من كوريا واليابان). وقد أدّى هذا الجهد الهائل إلى تحقيق مبدأ التربية للجميع حيث نجد اليوم أنّ ربع السكّان يؤمّن المدارس والمعاهد، وحظ الفتيات تماماً مثل حظّ الفتيان. وأجرينا إصلاحاً تربوياً شاملاً صار بمقتضاه التّعليم الأساسي إجبارياً ومجانياً من سنّ السادسة إلى سنّ السادسة عشرة، وحققنا المساواة بين الجنسين أمام حقّ التّعلّم في المدن والقرى والأرياف.

كما راجعنا البرامج التعليمية بما يضمن للمتعلمين تكويناً متوازناً تتكافأ فيه العناية بالإنسانيات والعلوم والتقنيات، مع التفتّح على الحضارات الأخرى وقيم الحداثة خاصة منها حقوق الإنسان وفق مرجعية كونية كما حدّدتها المواثيق والعهود الدولية التي انخرطت فيها بلادنا.

وفي هذا السياق يتنزّل ما حقّقه تونس في مجال حقوق الطّفل. فالإنجازات في هذا الباب عديدة ومتنوّعة تندرج كلّها ضمن مقاربة شمولية محكمة. فبعض هذه الإجراءات يتعلّق بتطوير التشريع، وبعضها الآخر يتعلّق بنشر ثقافة حقوق الطّفل على أوسع نطاق ممكن.

أمّا في ما يتعلّق بالتشريعات فقد تولّت تونس التصديق على الاتّفاقية الدولية لحقوق الطّفل يوم 11 جانفي 1992 مع إقرار يوم 11 جانفي من كلّ سنة عيداً وطنياً للطّولة. وتلت مصادقة تونس على الاتّفاقية الدولية سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتعديل التشريعات التونسية لملاءمتها مع روح هذه الاتّفاقية، من ذلك تعديل مجلة الجنسية التونسية، ومجلة الشغل، ومجلة الإجراءات الجزائية، ومجلة الأحوال الشخصية، ومجلة الاستثمارات...

والغاية من كلّ هذه التّعديلات هي توفير أكثر ما يمكن من الضمانات التشريعية لتجسيم حقوق الطّفل من منطلق مبدأ مصلحة الطّفل الفضلى وتماشياً مع الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وقد يكون من أهمّ الإجراءات الرائدة التي اتخذتها

تونس في مجال حقوق الطفل إصدار مجلة حماية الطفل في 9 نوفمبر 1995. وتهدف هذه المجلة إلى ضمان حقوق الطفل في الرعاية والحماية، وإلى وقاية الأحداث من الانحراف وتطوير قضاء الأطفال بإيجاد آليات للتدخل الاجتماعي وأخرى تخصص التدخل القضائي.

وفي إطار تركيز أليات تنفيذ مجلة حماية الطفل تم إحداث خطة مندوب حماية الطفولة بكافة الولايات، توكل له مهمة التدخل الوقائي في جميع الحالات التي يتبين فيها أن صحة الطفل أو سلامته البدنية أو المعنوية مهددة أو معرضة للخطر. فمندوب حماية الطفولة بمثابة المرصد لوضعيات الطفل المختلفة، وهو المتدخل لدى كل الهيئات والسلط لإيجاد الحلول الملائمة.

حضرات السادة والسيدات

لئن كانت القوانين والتشريعات ضرورية فإنها وحدها لا تكفي إذا لم يساندها عمل يومي ودؤوب وجهد متواصل لتعريف المواطن بأسس المجتمع المدني ونشر ثقافة حقوق الإنسان والطفل والتربية عليها. لذلك وضعنا خطة كاملة لإشاعة مبادئ وقيم حقوق الإنسان لدى أوسع الفئات الاجتماعية وجددنا لذلك المؤسسات والهيكل الوطنية المختصة والمنظمات غير الحكومية لتعاوض مجهود الدولة في هذا المجال. إذ نعتبر أن نشر ثقافة حقوق الإنسان مسؤوليتنا جميعا.

ولما كانت المدرسة الفضاء الذي يوفر أفضل أسباب التنشئة الاجتماعية، وبما أن ملامح مواطن الغد إنما هي على نحو ما يكون طفل اليوم، كان من أوكذ مهام المؤسسة التربوية أن تكون بحق مدرسة للمواطنة، وفضاء لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطفل. لذلك، وتفاعلا مع ما أقرته منظمة الأمم المتحدة بشأن عشرية التربية على حقوق الإنسان (1995-2004) جعلنا من التربية على حقوق الإنسان ثابتا من ثوابت التكوين الذي يتلقاه التلاميذ على امتداد كافة سنوات الدراسة بإدماج مفاهيمها وقيمتها في برامج أهم المواد الحاملة مثل اللغات والتربية المدنية والتاريخ والفلسفة والتفكير الإسلامي حرصا منا على تحقيق مقاربة متعددة المداخل ورؤية شاملة تضمن تأصيل القيم السامية في نفوس الناشئة حتى تصير لديهم قناعات يُصدرون عنها في سلوكهم اليومي.

وإثر صدور مجلة حماية الطفل أذن سيادة رئيسة الجمهوريّة بإدراج مضامينها في برامج التعليم بالخصوص في مادة التربية المدنيّة التي تُدرّس عندنا بدايةً من السنة الثالثة من التعليم الأساسي إلى السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

ولأجل هذا جدّنا تدرّيس مادة التربية المدنيّة باعتبارها أهمّ المواد الحاملة لحقوق الإنسان. فوضعنا لها برامج جديدة، وألفنا الكتب والمراجع التي تناسبها، وأفردنا هذه المادة، لأول مرة، بإطار مختصّ من المدرّسين، تمكّنوا في فترة وجيزة من جعل التلاميذ أكثر اهتماماً بالمؤسسات المدنيّة وأكثر وعياً بالحقوق والواجبات.

ولا يخفى عليكم ما للمربيين من دور هام في نشر ثقافة حقوق الطفل والتربية على فضائلها، سواء من خلال سلوكه الشخصي أو من خلال ما يقدمه في دروسه وكذلك من خلال الطرق التي يتوخاها. لذلك أدرجنا في التّكوين الأساسي في الجامعة وكذلك في برامج التّكوين المستمر للمباشرين وحدات تعليميّة ودورات تدريب لإقذارهم على الاضطلاع بمهامهم في مجال التربية على حقوق الإنسان والطفل.

ولكم في ما أنتم مجتمعون من أجله اليوم خير مثال على ضرورة تعهّد تكوين المربيين في هذا المجال. ولإشاعة ثقافة حقوق الطفل لم تقتصر تونس على الناشئة، بل تكثّف التّدخل في اتجاه الكهول خارج الفضاء المدرسي والجامعي. وفي هذا السياق تندرج العناية بمعاهد ومراكز التكوين المختصّ مثل المعهد الأعلى للقضاء، ومدارس قوات الأمن الداخلي، ومراكز التكوين المهني والتشغيل وغيرها من المؤسسات المختصة حيث أصبحت كلّها تقدّم تدريساً في مادة حقوق الإنسان يتعلّق بالالتفاقيات والعهود والآليات الدولية لحماية تلك الحقوق.

كما أتجهت العناية إلى قطاع الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي لانه من أهميّة بالغة في نشر حقوق الإنسان والطفل والتّعريف بالالتفاقيّة الدولية لحقوق الطفل والمجلة التونسية لحماية الطفل وكذلك بيان التدابير والإجراءات المتخذة في بلادنا في هذا المجال مثل بعث إذاعة وطنية وقناة تلفزيونيّة تعرف بقناة 21 كلاهما موجه للشباب.

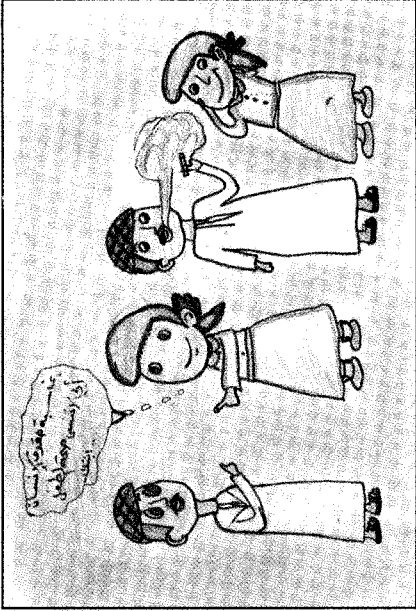
وفي إطار حرص سيادة رئيسة الجمهوريّة على تعزيز حقوق الإنسان ودعمها ونشر ثقافتها، أذن سيادته في 3 أفريل 1996 بيعث اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان، وأسند رئاستها إلى وزير التربية. وتتمثّل مهمة هذه اللجنة في تقييم ما

تحقق في مجال التربية على حقوق الإنسان داخل الفضاء المدرسي والجامعي وخارجه، كما تتولى اقتراح خطة وطنية مستقبلية في ضوء الخطة الأمامية لمزيد تطوير التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها بالتعاون مع الهيكل الأممية المختصة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وغيرهما.

حضرات السادة والسيدات

هذه بعض جوانب التجربة التونسية في مجال إرساء حقوق الطفل ونشر ثقافتها، وقد جلبت هذه التجربة اهتمام عديد الأوساط الدولية وتقديرهم، ونحن حريصون على مواصلة هذه السياسة الساعية إلى النهوض بقطاع الطفولة لأنّ طفل اليوم هو مواطن الغد. وبهمنّا ما يجري في البلدان العربية وفي غيرها من بلدان العالم لتطوير آليات التعاون في هذا المجال إثراء لتجربتنا. ولا يسعني في خاتمة هذه الكلمة إلا أن أعبر لكم مجدداً عن شكري وتقديري لتنظيم هذه الندوة ولما تبذلونه من مجهودات سخية متواصلة في صلب المعهد العربي لحقوق الإنسان، متمنياً لضيوفا طيب الإقامة في تونس ولندوكم النّجاح.

والسلام.



أمل فريد البدوي، 8 سنوات - الإمارات العربية المتحدة
Amel Ferid badawi, 8 ans - Les Emirats Arabes Unies



سنا بوزائدة، 12 سنة - تونس
Sana Bouzeyda, 12 ans - Tunisie

حقوق الإنسان في عيون الأطفال العرب

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان في إطار برنامجه الخاص بالاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مسابقة في الرسم حول حقوق الإنسان للأطفال العرب. وقد شارك في المسابقة عدد من الأطفال العرب الذين مكلّموا عديد المؤسسات التربوية العربية.

وقد أعلنت لجنة التحكيم عن أسماء الفائزين وعددهم خمسة عشرة، حيث توزعت الجوائز الخمس الأواقل كالتالي:

- * الجائزة الأولى: صبا الحاجي، 7 سنوات (سوريا).
- * الجائزة الثانية: مجد بنت نصر بن سالم الوهبي، 13 سنة (عمان).
- * الجائزة الثالثة: زهراء بنت محمد حسن بن مختار اللواتي، 12 سنة (عمان).
- * الجائزة الرابعة: رزان عبارة، 9 سنوات (سوريا).
- * الجائزة الخامسة: أحمد محمود عبده شلبي، 5 سنوات (مصر).
أمّا الجوائز التشجيعية فقد توزعت كالتالي:
- * الجائزة السادسة: شيرين نفاع، 9 سنوات (الأردن).
- * الجائزة السابعة: أناريد محمد، 7 سنوات (العراق).
- * الجائزة الثامنة: صبا الحايك، 10 سنوات (سوريا).
- * الجائزة التاسعة: يوسف عباس محمد عباس، 10 سنوات (قطر).
- * الجائزة العاشرة: ثامر محمود هاشم، 14 سنة (قطر).
- * الجائزة الحادية عشرة: رسل ضياء، 8 سنوات (العراق).
- * الجائزة الثانية عشرة: وفاء عبد المولى، 10 سنوات (تونس).
- * الجائزة الثالثة عشرة: منيرة حمد راشد علي آل فتح، 12 سنة (قطر).
- * الجائزة الرابعة عشرة: محمد عبد العزيز الحرباوي، 13 سنة (قطر).
- * الجائزة الخامسة عشرة: رنا درويش، 10 سنوات (لبنان).

التقرير الختامي

1 - توطئة

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونيسيف بعمان وبدعم من الحكومة السويسرية والندوبية الإقليمية للصليب الأحمر للمغرب العربي ندوة «من أجل ثقافة لحقوق الطفل في البلدان العربية» بتونس من 12 إلى 14/03/1999.

وتدخل الندوة في إطار تزامن ثلاث ذكريات : ذكرى مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذكرى مرور عشرة أعوام على صدور «اتفاقية حقوق الطفل» وذكرى مرور عشرة أعوام على تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بمبادرة من المنظمات الثلاث : «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» و «اتحاد المحامين العرب» و«المنظمة العربية لحقوق الإنسان».

وتدخل هذه الندوة في إطار ما يوليه المعهد العربي لحقوق الإنسان من أهمية لقضية حقوق الطفل وذلك لاقتناعه بأن النهوض بحقوق الإنسان إنما يركز على النهوض بحقوق الطفل ونشر الوعي بذلك في أوساط المجتمع عامة وأوساط الطفولة خاصة، ولاقتناعه كذلك بأن الطريقة التي يُعامل بها المجتمع أطفاله مؤثر على مدى ترسخ قيم حقوق الإنسان فيه.

2 - أهداف الندوة

تمثلت أهداف الندوة الأساسية فيما يلي :

- تبادل الخبرات الوطنية التي أنجزتها الجهات العربية المكلفة بمسائل الطفولة، وكذلك تلك التي حققها النسيج الجمعياتي بهدف نشر ثقافة حقوق الطفل «وذلك بالوسائل الناجعة والمناسبة لدى الكبار والصغار على حد سواء» (المادة 42 من الاتفاقية).
- وضع جملة من المقترحات يمكن الاستئناس بها في إطار تحديد خطة عربية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل.
- دراسة وتقديم مقترحات خاصة بالسياسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية المتبعة في البلدان العربية بخصوص النهوض بحقوق الطفل، والضمان حصول الأطفال العرب لدى المصادر العربية والدولية المختلفة على المعلومات والأدوات التي تهدف إلى تحقيق رفاههم الاجتماعي والروحي والمعنوي وتأمين صحتهم الجسدية والعقلية.
- بحث سبل تطوير آليات فعالة للتعاون في مجال الدراسات والتوثيق والمعلومات حول الطفولة، يمكن أن تأخذ شكل شبكات تغطي المنطقة العربية وموجهة إلى تدعيم مجهودات البلدان المعنية ومؤسساتها العامة والخاصة في مجال توجيه السياسات والبرامج نحو ما يحقق مصلحة الأطفال الفضلى في البلدان العربية.

3.1 مشاركون في الندوة

شارك في الندوة ممثلون عن قطاعات حكومية في مجال التربية والتعليم والشباب والطفولة والعدل والداخلية والأوقاف والشؤون الاجتماعية والصحة وممثلون عن المنظمات غير الحكومية الوطنية المهتمة بالطفولة من عمان وسوريا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن ولبنان وفلسطين والسودان والعراق وقطر.

كما شارك فيها مندوبون عن المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية وهي اليونسيف (المكتب الإقليمي بعمان والمكتب الوطنية) وجامعة الدول العربية والندوية الإقليمية للصليب الأحمر للمغرب العربي واليونيسكو والمنظمة العالمية للدفاع عن الأطفال والمجلس العربي للطفولة والتنمية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. كما شارك فيها عدد من الخبراء العرب المختصين في مجال حقوق الطفل ومن الإعلاميين.

4 - افتتاح الندوة

تميز حفل الافتتاح الذي حضره أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في تونس ومسؤولو المنظمات والهيئات الإنسانية وممثلو وسائل الإعلام المختلفة بالكلمات التي ألقاها معالي وزير التربية بالجمهورية التونسية ومدير الإعلام بالمكتب الإقليمي لليونسف بعمان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.

وقد ذكر رئيس المعهد، الدكتور الطيب البكوش في كلمته بالإطار الذي تتعقد فيه هذه الندوة مؤكداً على ما يوليه المعهد العربي لحقوق الإنسان من اهتمام بقضية حقوق الطفل لاقتناعه بأن النهوض بحقوق الإنسان إنما يركز على النهوض بحقوق الطفل ونشر الوعي بذلك في أوساط المجتمع عامةً وأوساط الطفولة خاصةً ولاقتناعه كذلك بأن الطرق التي يعامل بها المجتمع أطفاله مؤثر على مدى ترسخ قيم حقوق الإنسان فيه.

وفي هذا الصدد قدم رئيس المعهد أهم الإنجازات والبرامج التي نفذها المعهد منذ تأسيسه سواء على المستوى الهيكلي بإحداث لجنة قارة للطفولة وحقوق الإنسان داخل المعهد أو عقد الندوات المتخصصة وبسيط النصوص الدولية وإنتاج الكتب والقصص وغيرها من الأدوات التعريفية والبيداغوجية.

وعبر الدكتور الطيب البكوش باسم مجلس الإدارة الذي عقد دورته العاشرة منذ أيام بالقاهرة، عن تقدير المعهد للدعم الذي لقيه في المقام الأول من الدولة التونسية الذي احتضنته وساعدته مادياً وأديباً ثم الأردن، وقد تعززت أخيراً مساهمة الدول العربية بما قدمته الدولة السورية والدولة اليمنية مشكورتين، وعبر أيضاً عن تقديره للدعم الذي مالتك المعهد العربي بلفاه من الأمم المتحدة واليونسكو واليونسف واللجنة الأوروبية ومؤسسة إيكو والحكومتين السويسرية والهولندية ومن البنوك العربية وفي طليعتها بنك تونس العربي والدولي، ومؤسسات أخرى وأفراد ساعدوا المعهد في مناسبات لا نساها.

كما وجه بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المعهد تحية خاصة إلى مؤسسي المعهد العربي لحقوق الإنسان وجميع الذين تناولوا على مجلس إدارته، وخص بالذكر منهم المرحوم «منذر عنبتاوي» نيابة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان وصاحب فكرة بعث المعهد العربي وصاحب اقتراح تونس مقرآله والأستاذ حسيب بن عمار، الرئيس الشرفي وأول رئيس للمعهد، ويرجع

إليه الفضل في المقام الأول في وضع المعهد على السكة الصحيحة قصد تحقيق أهدافه المتمثلة في النهوض بحقوق الإنسان العربي عن طريق التربية والتدريب أساسا، بحكمة واتزان مبرزا عمله على رأس المعهد طيلة السنوات التسع الماضية.

في ختام كلمته تقدم رئيس المعهد بخالص الشكر إلى اليونسف ومكتبها الإقليمي بعمان ممثلا بمدير الإعلام السيد محمد أنيس سالم وإلى الحكومة السويسرية والصليب الأحمر الدولي وإلى ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وإلى لجنة اعداد الندوة. وألقى الأستاذ محمد أنيس سالم، مدير الإعلام بالمكتب الإقليمي لليونسف، كلمة بين فيها أن جدول أعمال الندوة هو نقطة

لقاء يصعب الاختلاف حولها منوها بتواجد الجهات الرسمية جنبا إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني. وألقى السيد عبد الرحيم الزواري، وزير التربية بالجمهورية التونسية كلمة بين فيها خصائص ومميزات التجربة التونسية في مجال إرساء حقوق الطفل ونشر ثقافتها مؤكدا حرص تونس على مواصلة هذه السياسة الساعية إلى النهوض بقطاع الطفولة لأن طفل اليوم هو مواطن الغد. كما أكد الوزير اهتمام الدولة التونسية بما يجري في البلدان العربية وفي غيرها من بلدان العالم لتطوير آليات التعاون في هذا المجال إثراء لتجربتها.

5. سير أشغال الندوة

توزعت أعمال الندوة تنظيميا بين المحاضرات العامة وأعمال اللجان وتقديم التجارب الحكومية وغير الحكومية العربية، فضلا عن ورشة عمل للأطفال العرب.

فخلال الحصّة الأولى، تدخل الدكتور حاتم قطران، الخبير عضو الهيئة العلمية للمعهد العربي لحقوق الإنسان والأستاذة لميس ناصر، الخبيرة رئيسة الملتقى الإنساني من أجل المرأة حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، (مبادئها وقيمتها ووضعها) في البلدان العربية.

وفي الجلسة الثانية المخصصة للعرض القطاعي لبرامج نشر ثقافة حقوق الطفل، تحدث الأستاذ محمد أنيس سالم عن جدول العمل المطروح للنهوض بأوضاع الطفل في العالم العربي وآليات ذلك.

وتناول الأستاذ عمارة بن رمضان، الخبير في مجال التربية، حقوق الطفل في برامج التعليم الأساسي في حين تناول الأستاذ عبد الرزاق مولاي رشيد، الخبير في مجال حقوق الطفل موقع حقوق الطفل في برامج التعليم العالي.

وخصّصت الجلسة الثالثة لعرض التجارب الحكومية الهامة في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل وتصوراتها واستراتيجياتها

في كلّ من :

- 1 - ليبيا،
- 2 - تونس،
- 3 - سوريا،
- 4 - المغرب (المجلس الاستشاري لحقوق الانسان)،
- 5 - قطر،
- 6 - الجزائر،
- 7 - عمان،
- 8 - العراق،
- 9 - فلسطين.

وخلال الجلسة الرابعة حول دور المنظمات الدولية والاقليمية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل، عرض الدكتور غسان رباح، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل تجربة اللجنة الأممية.

وعرضت الدكتورة عبلة إبراهيم تجربة جامعة الدول العربية وجهودها في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل. كما قدم الأستاذ محمد بن أحمد عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الباب. وكذلك قدمت الأستاذة زينة علوش خصائص تجربة اليونسيف.

وخصّصت الجلسة الخامسة لعرض تجارب المنظمات غير الحكومية. فاستهلتها الأستاذة ليلي خلف الله، عضو المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للدفاع عن الأطفال بتقديم مداخلة ذكرت فيها بأهمية عمل المنظمات غير الحكومية.

وقدمت المنظمات التالية تجاربها في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل :

- 1- المجلس العربي للطفولة والتنمية،
 - 2- حركة حقوق الناس - لبنان،
 - 3- جمعية الصعيد - مصر،
 - 4- الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية - مصر،
 - 5- المرصد الوطني لحقوق الطفل - المغرب،
 - 6- هيئة العمل الوطني للطفولة - الأردن،
 - 7- جمعية صوت الطفل - تونس،
 - 8- العصبة المغربية لحقوق الطفل - المغرب،
 - 9- جمعية شبيبة للمكفوفين - لبنان،
 - 10- جمعية أمل - السودان،
 - 11- المنظمة التونسية للتربية والأسرة،
 - 12- منظمة العفو الدولية - فرع تونس،
 - 13- تجمع الهيئات المعنية بحقوق الطفل في مصر،
 - 14- جمعية جلال بلخشير - الجزائر.
- وتوزع المشاركون خلال الحصة السادسة إلى أربعة لجان هي :
- لجنة المؤسسات الاجتماعية والصحية والقضائية،
 - لجنة المؤسسة التعليمية،
 - لجنة المجتمع المدني والقطاع الخاص،
 - لجنة الإعلام.

